

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إطلاق حديث الرفع في الرفع الواقعي

و حيث لم نسلّم الرفع الظاهري فسوف نحظى بإطلاق حديث الرفع ونستنبط الرفع الواقعي بلا تصرف الإجماع أو الشهرة في ظهور الحديث.

و من الطريف أن الذي قد اتفق تجاهه العلماء في قبولهم للرفع الواقعي هي مسألة الجهر والإخفات و كذا مسألة القصر والإتمام لمن أتم في موضوع القصر جهلاً، فبرروا ذلك بأن الدليل الخاص قد نهض على الرفع الواقعي تجاههما بحيث لو ارتكبهما جاهلاً لم يصبه جناحٌ و لا قضاء، بينما هذه المقولة تلائم و ترافق المنهج الذي انتهجناه و هو أن كافة الأحكام المجعولة لم تتوجه إلى الجاهل إطلاقاً و منذ الأساس (حتى نعتقد بأنهما مستثنيان من الرفع الظاهري، كلا).

دعم روائي للرفع الواقعي

و دعماً لمقولتنا هو تعبير صاحب الوسائل ضمن العديد من الأبواب الفقهية نظير: (بَابُ سُقُوطِ الْحَدِّ عَمَّنْ شَرِبَ الْخَمْرَ جَاهِلاً بِالتَّحْرِيمِ [1])

بل ثمة رواية تدعم نهجنا الاستظهاري أيضاً فإنها قد أزلت جذر الحكم واقعاً عن الجاهل: عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو أن رجلاً دخل في الإسلام و أقر به و شرب الخمر و أكل الربا و زنى و لم يتبين له شيء من الحلال و الحرام لم أقم عليه الحد إذا كان جاهلاً إلا أن تقوم عليه البيّنة: أنه قرأ السورة التي فيها الزنا و الخمر و أكل الربا و إذا جهل ذلك أعلمته و أخبرته فإن ركبه بعد ذلك جلده و أقمته عليه الحد. [2]

و كذا قد ورد معتبراً:.... مَنْ كَانَ تَلَا عَلَيْهِ آيَةَ التَّحْرِيمِ فَلْيَشْهَدْ عَلَيْهِ فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ فَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِأَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ آيَةَ التَّحْرِيمِ فَخَلَّى عَنْهُ وَ قَالَ لَهُ إِنَّ شَرِبْتَ بَعْدَهَا أَقَمْنَا عَلَيْكَ الْحَدَّ. [3]

محاذات القدامى حول الجهل

إن حصاد الكلام ضمن المقام، أن العلم يعدّ شرطاً لفعالية الحكم لا التنجز الذي يعتقده الرأي الشهير المتأخر، فلا عبرة بأقران هذه الشهرة، و بالأخص أنها مضادة مع مقولة القدامى، و ها نحن نستعرض بضعة من أقاويلهم:

قال صاحب المدارك: أجمع العلماء كافة على أن من ترك الصلاة الواجبة مع استكمال الشرائط أو أدخل بها لنوم أو نسيان يلزمه القضاء. و الأصل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «من نام عن صلاة نسيها فليقضها إذا ذكرها» [4]

فتجده أنه لم يتعرض إلى مسألة الجهل أساساً رغم تفتّنه و تفكيره الفذّ، مما يدل على أن انعدام التكليف بحق الجاهل يعدّ مفروغاً لديه.

و قال صاحب الشرائع: و ما عداه يجب معه القضاء كالإخلال بالفريضة عمدا و سهوا عدا الجمعة و العيدين و كذا النوم و إن استوعب الوقت و لو زال عقل المكلف بشيء من قبله كالسكر و شرب المرقد و جب القضاء لأنه سبب في زوال العقل غالبا و لو أكل غذاء مؤذيا فآل إلى الإغماء لم يقض و إذا ارتد المسلم أو أسلم الكافر ثم كفر و جب عليه قضاء زمان رده. [5]

و قال صاحب القواعد: و يجب القضاء على كل من أخل بالفريضة غير من ذكرناه ، عمدا كان تركه أو سهوا، أو بنوم و ان استوعب، أو بارتداد عن فطرة و غيرها أو شرب مسكر أو مرقد، لا بأكل الغذاء المؤدي إلى الإغماء. [6]

و قال في الجواهر: و ما عدا ما تقدم يجب معه القضاء كالإخلال بالفريضة عمدا أو سهوا للإجماع بقسميه و السنة [7] التي كادت تكون متواترة، بل هي كذلك، بل الضرورة عدا الجمعة و العيدين لما تقدم سابقا [8]

فلو راقبنا عبائر مفتاح الكرامة و إرشاد الأذهان و مجمع الفائدة و البرهان أيضاً، لتوصلنا إلى أنهم لم يطرحوا مسألة الجهل، تسالماً لديهم في ارتفاع جذر الحكم من الجاهل واقعاً و من الأساس، فانطلاقاً من هذا المنطلق، من أهمل الواجب ذهلاً و جهلاً منه، فليس عليه القضاء لارتفاع الحكم تجاه الجاهل واقعاً.

أجل، إن هذه المنهجية العلمية التي انتهجناها، تختلف تماماً عن مقام الإفتاء الذي يعتني الفقيه باحتمالية الاجماع و يعبأ جداً بالشهرة العملية و الفتوائية، فيأخذ حذره و يحتاط في هذه المسألة بحيث يستوجب القضاء في مقام الفتوى، و هذا لا يقدح بشيء مما أفدناه.

[1] حر عاملي، محمد بن حسن. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث. محقق محمدرضا حسيني جلالى، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٢٨، صفحہ: ٢٣٢، ١٤١٦ هـ.ق.، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] فيض كاشاني، محمد بن شاه مرتضى. محقق ضياء الدين علامه. مصحح كمال فقيه ايماني،، الوافي، جلد: ١٥، صفحہ: ٥٢٦، ١٤٠٦ هـ.ق.، اصفهان - ايران، مكتبة الإمام أميرالمؤمنين علي (عليه السلام) العامة.

[3] مجلسي، محمداقرب بن محمدتقي. مصحح على آخوندی، و محسن حسيني اميني، و جعفر حسيني، و هاشم رسولي. مقدمه نويس مرتضى عسكري، نويسنده محمد بن يعقوب كليني،، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، جلد: ٢٣، صفحہ: ٣٣٥، ١٣٦٣ هـ.ش.، تهران - ايران، دار الكتب الإسلامية.

[4] موسوى عاملی، محمد بن علی. محقق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث. نويسنده جعفر بن حسن محقق حلي،، مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، جلد: ٤، صفحہ: ٢٩٠، ١٤١١ هـ.ق.، مشهد مقدس - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[5] محقق حلي، جعفر بن حسن. محقق عبد الحسين محمد علي بقال،، شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام، جلد: ١، صفحہ: ١١٠، ١٤٠٨ هـ.ق.، قم - ايران، اسماعيليان.

[6] علامه حلي، حسن بن يوسف. مصحح جامعه مدرسين حوزة علميه قم. دفتر انتشارات اسلامي،، قواعد الأحكام، جلد: ١، صفحہ: ٣٠٩، ١٤١٣ هـ.ق.، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[7] الوسائل - الباب - ١ و ٣ - من أبواب قضاء الصلوات.

[8] صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر. محقق و معلق محمود قوچاني، و على آخوندی، و عباس قوچاني، و رضا استادی.

مصحح ابراهيم ميانجي. نويسنده جعفر بن حسن محقق حلي،، جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٣، صفحہ: ١١،، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي

